

الاجتهاد في الشريعة الإسلامية

د. إبراهيم سلقيني

١- تمهيد

لعل أوجز ما يوصف به الاجتهاد أنه أحد مصدرين للأحكام في الفقه الإسلامي ، ذلك لأنه مهما يختلف علماء الأصول في الأدلة الشرعية ، وفي عددها ، فهم متفقون على أن هذه الأدلة ترجع في جملتها الى مصدرين هما : النصوص ، والاجتهاد .

وإذا كانت النصوص تشمل نوعين من الأدلة ، هما : القرآن الكريم ، والسنة النبوية الشريفة ، ويمكن أن يرجع اليهما الاجماع في كثير من صوره ، كما تلحق بهما فتوى الصحابي ، فالذي لا شك فيه أن سائر الأدلة ترجع الى الاجتهاد ، ومن بينها بعض أنواع الاجماع ، والقياس كله ، والاستصلاح والاستحسان والاستصحاب ومراعاة العرف ...

ومن هنا نستطيع أن نعلل لتلك القضية المشهورة التي تقول : (لا اجتهاد مع النص) ، اذ الاجتهاد كما رأينا مقابل للنص ، وقسيم له ، فلا يمكن أن يجتمعا .

على أنه لكي تصح هذه القضية يجب أن يقيد النص فيها بالقطعي ، اذ النص القطعي في سنده وفي دلالة معاً هو الذي لا مجال معه للاجتهاد ، أما سائر الأدلة ومن بينها النصوص الظنية في سندها ، أو في دلالتها ، فإن الاجتهاد هو مصدر الاستدلال بها .

وقد اختص الله عز وجل الشريعة الإسلامية بميزتين حين جعلها عامة دائمة ، وطالب جميع الناس بالاحتكام اليها حتى يرث الله الأرض ومن عليها ، فهل كان ممكناً أن تضي هذه الشريعة بحاجات الناس جميعاً منذ شرعت الى نهاية هذه الحياة ، دون أن يمدّها الاجتهاد بجديد من الأحكام ، كلما واجه الناس جديداً في حياتهم .

حقيقة خص الله عز وجل الاسلام بميزة أخرى ، حين أبقي معه معجزته ، وهي القرآن الكريم ، ليكون لها من دوامه دليل على دوامها •

ولقد اختص القرآن الكريم – المصدر الأول للتشريع – بميزة لها شأنها حين زودت نصوصه بكثير من عوامل الخصب والسعة ، فتنوعت الطرق التي تدل بها على الأحكام ، وحللت بكثير من تعليقات الأحكام على نحو يوحى بأن الأحكام مرتبطة بها ، ويسمح بالقياس عليها •

وإذا كانت أحكام العبادات تعتمد على النصوص ، لأنها ثابتة غير متغيرة ، ولأن بعضها تعبدية غير معقول المعنى ، فإن النصوص اقتضت في المعاملات على الأحكام الأساسية ، التي تصلح لكل جماعة ، في كل مكان ، وفي كل زمن ، ثم قررت كثيراً من المبادئ العامة التي يمكن تشريع الأحكام على ضوءها ، وهكذا فإن أكثر ما شرع من أحكام المعاملات قد بني على الاجتهاد ، بما لا يخرج عن النصوص ، وبما يكفل مصالح الناس ، وييسر الحياة لهم •

وميزة الخصب والسعة في القرآن الكريم – وإن كانت مظهر غنى فيه – كانت هي نفسها دعوة إلى الاجتهاد ، وحثاً عليه •

وكانت هناك دعوة أخرى إلى الاجتهاد تلح في توجيهها ، وهي ضرورة مسايرة الشريعة لحاجات الناس ، واتساعها لجميع هذه الحاجات •

وإذا ذكرنا أن شريعة الله شاملة وخالدة ، وإن الحياة متجددة أدركنا أن الاجتهاد ضرورة لا بد منها ، وأن الحاجة إليه باقية ما بقيت الحياة •

ومن هنا لم يكن ممكناً أن تجمد الشريعة الإسلامية عند النصوص ، ولا أن تقف عند مفهوم واحد لكل نص ، فإن النصوص نفسها تدعو إلى الاجتهاد ، وتعهد بالشواب عليه ، حتى حين ينتهي إلى الخطأ متى تحققت شروطه •

ولهذا نستطيع أن نقرر في ثقة و يقين أن الأمة الإسلامية مطالبة بالاجتهاد ، وإننا لنردد اليوم ما قاله سلطان العلماء عز الدين بن عبد السلام المتوفى عام ٦٦٠ هـ : « إن وقعت حادثة غير منصوطة ، أو فيها خلاف بين السلف ، فلا بد فيها من الاجتهاد ، من كتاب أو سنة ، وما يقول سوى هذا الاصحاح هذان » •

وهكذا فالاجتهاد مصدر خصب للأحكام يجب أن لا يخلو منه عصر من عصور المسلمين ، بشرط توفر شروط الاجتهاد في المجتهدين مما سيأتي بيانه •

وليس لكل من هب ودب ، ولا لأنصاف المتعلمين ، وأرباعهم ، وأدعيائهم ، ولا لمن لم تتوفر العدالة فيهم من ملاحظة ، أو فسقة ، ولا من استعمرت الثقافات الأجنبية عقولهم ، ولا من يتقرب للزعماء والرؤساء بالتحليل ، أو يتملق العامة بالتحريم ، أن يتصدر للاستنباط والاجتهاد • « ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال ، وهذا حرام ، لتفتروا على الله الكذب ، إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون (١) » •

٢ - تعريف الاجتهاد

قبل أن نعرف الاجتهاد في اصطلاح الأصوليين ، يحسن أن نبين ما تدل عليه كلمة الاجتهاد في اللغة العربية . واللغويون يقررون أن الاجتهاد افتعال من الجهد ، فهو جهد زائد مبالغ فيه . لكن لكلمة الجهد في اللغة مدلولين . أحدهما لها مفتوحة الفاء : وهو المشقة . وثانيهما لها حين تضم فاؤها : وهو الطاقة . ففي القرآن الكريم : « والذين لا يجدون الا جهدهم » (٢) وفي السنة النبوية الصحيحة : ففطني حتى بلغ مني الجهد . .

والذي يبدو أن الأصوليين حين عرفوا الاجتهاد كانوا يرون أن أصل مادته هو الجهد (مضموم الفاء) بمعنى الطاقة ، فقد قالوا في تعريفه انه هو : بذل أقصى الجهد للوصول الى حكم شرعي عملي من دليله التفصيلي ، بطريق استنباط الحكم من دليله « وواضح أن الذي يبذل : هو الطاقة ، وأن كان بذلها يستلزم المشقة » .

وهم يريدون ببذل أقصى الجهد أن يبذل الباحث وسعه كله في البحث ، بحيث يحس بأنه لا مزيد على بذله ، ويترجح لديه أنه لم يترك ناحية من نواحي البحث في الواقعة الا استوفاه . ويعني هذا عندهم أنه لا يعتبر مجتهداً من يتعرف الحكم الشرعي من نص قطعي الدلالة ، لأنه لا يبذل جهداً ، وذلك كالوصول الى أن نصيب الابن من التركة ميراثاً ضعف نصيب البنت ، أخذاً من قوله تعالى :

« يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين » . كذلك لا يعتبر مجتهداً من يسأل عن حكم ، وعن دليله ، ووجه أخذه من هذا الدليل ، كما لا يعتبر مجتهداً من بذل بعض جهده في استنباط حكم شرعي من دليله .

وتقييد الحكم بأن يكون (شرعياً عملياً) يخرج من دائرة المجتهدين - في اصطلاح الأصوليين - من يبذل أقصى جهده ليصل الى حكم عقلي ، أو شرعي اعتقادي ، أو خلقي ، كالحكم بأن زوايا أي مثلث تساوي زاويتين قائمتين ، أو بأن الله عز وجل واحد لا شريك له . أو بوجوب الصدق ، اذ الحكم الأول : عقلي بحت ، والثاني : شرعي اعتقادي لاعملي والثالث : خلقي . . .

وقولهم (من دليله التفصيلي) يراد به أن يستنبط الباحث الحكم من مصدره الأصلي ، وهو دليله الشرعي التفصيلي ، وهذا الدليل قد يكون نصاً ظني الدلالة ، وقد يكون القياس ، وقد يكون الاستصلاح ، وقد يكون الاستصحاب ، وقد يكون مراعاة العرف . أما بذل الطاقة كاملة للوصول الى حكم شرعي عملي من أقوال المجتهدين ، أو من عبارات المتون والشروح ، فلا يعتبر في نظر الأصوليين اجتهداً .
وانما يتم هذا كله (بطريق استنباط الحكم من دليله) لا بطريق الاتباع والتقليد ، ولا بطريق الاستنباط من مصدر لا يعتبر دليلاً شرعياً تفصيلياً .

واذن فالاجتهاد عمل لا دليل ، وهذا ما عنيناه عندما قلنا انه أحد مصدرين للأحكام في الشريعة الاسلامية ، اذ المصدر أعم من الدليل ، فقد يكون هو الدليل كما اذا كان نصاً قطعياً ، وقد يكون وسيلة اليه .

٣ - مجال الاجتهاد

قدمنا أن النص القطعي الدلالة لا يعتبر عمل الفقيه في استنباط الحكم منه اجتهاداً ، لأنه لا يكلفه أقصى جهده ، فإن أيسر جهد - على فرض حاجته إليه - كاف في الوصول الى الحكم الذي يدل عليه . واذن فمجال الاجتهاد هو كل واقعة لم يرد بحكمها نص قطعي صريح .

وهذه الوقائع التي لم يدل على حكمها نص قطعي صريح لا تغلو من حالين ، فاما أن يدل على حكمها نص ظني ، واما ألا يرد فيها نص اطلاقاً . وعمل المجتهد في كل منها يختلف عن عمله في الأخرى ، بل هو يختلف في كل واقعة عنه في غيرها من الوقائع وان اتفقت جملتها في أن حكمها مستفاد من نص ظني الدلالة ، أو من الأدلة التي ليست نصاً تبعاً لأسباب الظنية في النص ، ولنوع الدليل في غيره .

وفيما يلي نوضح هذا الاجمال بشيء من التفصيل :

أولاً : أما النص الظني الدلالة فنحن نعني به تلك النصوص التي تحتل أكثر من معنى ، اما لأنها من المشترك الذي تعدد وضعه ، فتعددت معانيه تبعاً لهذا ، واما لأن الصيغة التي وردت بها تجعلها صالحة لأن يراد بها أكثر من معنى .

فمن أمثلة المشترك قوله تعالى : **ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وانه لفسق»**(٣) فقد وضعت (الواو) للعطف ، ووضعت للحال ، فاعتبرت من المشترك بين المعنيين في قوله تعالى : **« وانه لفسق »** واختلف الحكم في المسألة نتيجة لترجيح أحد الاحتمالين ، فرجح أبو حنيفة رضي الله عنه أنها للعطف ، ومن ثم اشترط لحل أكل الذبيحة أن يذكر اسم الله عليها ، فكل ذبيحة لم يذكر اسم الله عليها لا يحل أكلها عنده ، ولو لم يذكر عليها اسم غير الله . وذهب الشافعي الى أن الواو للحال ، وأن جملة الحال في الحقيقة هي شرط الحل . ويعني هذا عنده أن الذبيحة انما تحرم اذا صحب ذبحها فسق ، أي ذكر لغير الله ، فان لم يذكر عليها اسم الله ولا اسم غيره من آلهتهم الباطلة حل أكلها ، اذ لا فسق فيها حينئذ .

وقوله تعالى : **« يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين »**(٤) فيه لفظ مشترك هو الباء ، فقد وضعت للتبويض ، ووضعت للالصاق ، فصارت مشتركة بين المعنيين بسبب تعدد وضعها ، واختلف المجتهدون في المراد بها هنا نتيجة للاشتراك بين معانيها المختلفة . فذهب الشافعي - رضي الله عنه - الى أن المراد بها هنا هو التبويض ، واعتبر فرض الوضوء في الرأس هو مسح بعضه ، وذهب أبو حنيفة - رضي الله عنه - أنها للالصاق ، وقد دخلت على الممسوح فتفيد عموم آلة المسح وهي اليد فيجب أن لا يقل الجزء الممسوح عن الربع وهو مقدار اليد ؛ ومستنداً الى السنة العملية ، واكتفى الشافعي بمطلق البعض ولو كان شعرة واحدة . وذهب مالك الى أن الباء في الآية زائدة ، فأوجب مسح الرأس كله .

وقوله تعالى : « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » (٥) فيه لفظ مشترك هو القراء ، فقد وضع للدلالة على الطهر الذي بين حيضتين ، ووضع للدلالة على الحيضة ، فصار من المشترك بسبب تعدد وضعه ، ونتج عن هذا الاشتراك فيه اختلاف بين المجتهدين في عدة المطلقة من ذوات الحيض : أهى الاطهار أم الحيض ؟ فذهب الى الأول مالك والشافعي - رضي الله عنهما - ، وذهب الى الثاني أبو حنيفة وأصحابه - رضي الله عنهم - . ولكل من الفريقين أدلة رجحت لديه ما ذهب اليه ، وليس هنا مجال بحثها .

ثانياً : وأما الأدلة التي ليست نصاً - وهي مصادر الأحكام في الوقائع التي لا نص فيها فهي القياس ، والاستصلاح ، والاستحسان ، والاستصحاب ، ومراعاة العرف ، وهي بطبيعتها مجال للاجتهاد لأسباب كثيرة نجل أظهرها فيما يلي :

السبب الأول : ان حجية هذه الأدلة ليست محل اتفاق بين الأئمة ، فقد وقع الخلاف بينهم في كل دليل منها ، وترتب على هذا الخلاف خلافهم في بناء الأحكام عليها . فالذين أثبتوا القياس يحتجون به ، ويحكمون بما يؤدي اليه ، على حين لا يحتج به منكروه ، ولا يرتبون عليه حكماً . والذين قبلوا الاستصلاح يعتبرونه دليلاً شرعياً في حين يعتبره الذين لم يقبلوه عملاً بالهوى . وبعض المجتهدين يستحسن ويعتبر الاستحسان من الأدلة الشرعية ، مع أن بعضهم يقول أن من استحسن فقد شرع وهكذا . .

السبب الثاني : ان الذين قبلوا هذه الأدلة من المجتهدين قد يختلفون في طريقة اعمالهم لها ، فتترتب على اختلافهم أحكام مختلفة وان كانت كلها ترجع الى دليل واحد . ففي القياس مثلاً قد يختلفون في علة حكم الأصل ، فتختلف أحكامهم في الفرع . ومثال هذا : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أثبت ولاية التزويج على البكر الصغيرة ، فذهب الشافعي رضي الله عنه : الى أن علة ثبوت الولاية عليها هي بكارتها ، ومن ثم ألحق بها البكر الكبيرة ولم يلحق بها الثيب الصغيرة ، بالرغم من صغرها . وذهب أبو حنيفة رضي الله عنه الى أن علة ثبوت الولاية عليها هو صغرها ، ومن ثم ألحق بها الثيب الصغيرة ، بالرغم من أنها ليست بكراً ، وام يلحق بها البكر الكبيرة ، لأن العلة - وهي الصغر - لم تتحقق فيها . ومثل هذا يمكن أن يقال في الاستصلاح ، والاستحسان . .

السبب الثالث : ان بيئات المجتهدين تختلف ، فيترتب على اختلافهم في تقدير المصالح والأعراف والضرورات ، وفي طريقة الحكم عليها . ومن هنا كان للشافعي في مصر مذهب جديد ، غيّر فيه بعض ما كان يقول به في مذهبه الأول قبل سفره الى مصر ، وكان الطابع العام لمذهب الحجازيين مختلفاً عن الطابع العام لمذهب أهل العراق . .

وهكذا يتضح لنا اتساع مجال الاجتهاد ، وتبين شدة خطره ، مما يوحي بأن من الخطأ كل الخطأ أن يقفل بابه . . ولكن هل من حق كل مسلم أن يجتهد ؟ وبعبارة أخرى : ما هي المؤهلات التي يجب أن تتوافر في المجتهد ؟ . .

٤ - شروط الاجتهاد ومؤهلته

يجيب الامام الشافعي رضي الله عنه ، فيقول :

« لا يحل لأحد أن يفتي في دين الله الا رجلاً عارفاً بكتاب الله : بناسخه ومنسوخه ، ومحكمه ومتشابهه ، وتاويله ونزليه ، ومكيه ومدنيه ، ويكون بعد ذلك بصيراً بحديث رسول الله ، وبالناسخ والمنسوخ ٠٠٠ ويكون بصيراً باللغة بصيراً بالشعر ، وما يحتاج اليه للسنة والقرآن ، ويستعمل هذا مع الانصاف ، ويكون بعد هذا مشرفاً على اختلاف أهل الأمصار ، وتكون له قريحه بعد هذا ٠ فاذا كان هكذا فله أن يتكلم ويفتي في الحلال والحرام ، واذا لم يكن هكذا فليس له أن يفتي » ٠

وهذا الذي يقوله الامام الشافعي في بيان الشروط التي يجب توافرها في المفتي، يوجز المؤهلات التي لا يكون الفقيه مجتهداً الا اذا توافرت فيه ٠ وهذه الشروط - أو المؤهلات للاجتهاد - هي :

أولاً : العلم التام بالتشريع العملي في القرآن كلياته وجزئياته ، ذلك أن القرآن الكريم لم ينزل ليكون كتاب دعوة فحسب ، ولم ينزل ليقرر أصول العقيدة الصحيحة ويوجه الأنظار الى أدلتها وبراهينها فقط ، ولكنه أنزل ليشرع للناس مع هذا أقوم شريعة يستطيعون أن يسيروا على ضوئها ، وأن يحتكموا اليها : في علاقتهم بالله عز وجل ، وفي علاقة بعضهم ببعض أفراداً وشعوباً ٠ ومن هنا كان فيه الى جانب آيات العقيدة والدعوة والقصص نحو خمسمائة آية ، تؤصل قواعد التشريع ، وتقرر مبادئه ، وتضع كلياته ، وتتناول بالتفصيل بعض الموضوعات ، فتشرع أحكامها الجزئية ، وتعمل لبعض هذه الأحكام ٠

وهذه الآيات التي يناهز عددها خمسمائة آية هي المعروفة بآيات الأحكام في القرآن الكريم ، وهي التي تكون فقه القرآن ٠ وقد عني بدراستها وتفسيرها بعض المفسرين من الفقهاء ، فكتبها بعضهم في تفسيره حسب ترتيب المصحف ، وجمع بعضهم كل مجموعة منها تتناول موضوعاً خاصاً ، ثم فسرها واستنبط منها ٠ ومع أن هؤلاء المفسرين قد تناولوا هذه الآيات كل حسب مذهب امامه من الفقهاء المجتهدين فقد خلفوا لنا في كتبهم ثروة فقهية قيمة ، لا يستغني عن الامام بها مجتهد ٠

غير أن آيات الأحكام في القرآن الكريم - وهي التي تكون فقهه كما أسلفنا - لا تنتظمها سورة واحدة من سوره ، فقد أنزلت متفرقة حسب الوقائع التي اقتضت نزول كل واحدة - أو عدد قليل منها ، ثم وضعت في سور القرآن المتعددة حسبما أشار رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بالتوقيف عن الوحي ، فلن يجد الباحث آيات الموضوع الواحد مجموعة في مكان على حدة ، ولن يتسنى له ترتيبها دائماً حسب تاريخ نزولها ٠

ولا بد لمن يتصدى للافتاء - عن اجتهاد - أن يدرس هذه الآيات ، ويعلم فقهها كله ٠ وهذا يقتضيه أن يحصيها ويصنفها أولاً ، وأن يفسرها بعد ذلك حتى يستطيع الاستنباط منها ٠ ثم هو لن يتسنى له تفسيرها الا اذا وقف على أسباب نزولها ، ولاحظ السياق الذي وردت فيه كل منها ، وربط بينها وبين الأحاديث والآثار التي وردت في تفسيرها ،

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعن الصحابة والتابعين رضي الله عنهم ، ثم كان على علم بأنواع البيان القرآني ، من محكم ، ومتشابه ، وناسخ ومنسوخ ، وظاهر وخفي ، وعام وخاص ، ومطلق ومقيد ، الخ . . .

ثانياً : العلم التام بالتشريع العملي في السنة كلياته وجزئياته ، سواء أكانت السنة قولية أو فعلية أو تقريرية ، ذلك أن السنة هي المصدر الثاني للتشريع بعد القرآن الكريم ، ولا بد للمجتهد من دراسة فقهها كله ، والوقوف على ما قرره من أحكام ، في العبادات ، والمعاملات ، والعقوبات ، وغيرها ، قبل أن يتصدى للافتاء .

وإذا كانت السنة ليست كلها قطعية الثبوت ، لاختلاف سندها قوة وضعفاً ، فإن علماءها قد عنوا بهذا الجانب من جوانبها كاملة ، فدرسوا الرجال دراسة دقيقة ، وميزوا بين أنواع السنة بما وضعوا لكل نوع من شروط ، وهم يروون الحديث ويبينون درجته ونوعه ، فيقولون : متواتر ، أو مشهور . أو خبر آحاد ، واذن ، فلن يجد الباحث في فقه السنة كبير عناء من هذه الجهة . . .

كذلك لن يجد الباحث كبير عناء من جهة الموضوع ، فقد رتب كثير من هذه الكتب ترتيباً فقهياً يستر على الباحثين استيعاب الأحاديث المروية في كل باب من أبواب الفقه على حدة ، بل عمد بعض المعنيين بالسنة إلى جمع أحاديث الأحكام من الكتب المعتمدة - كلها أو معظمها - في كتب خاصة ، كابن تيمية في منتقى الأخبار ، وابن حجر ، في بلوغ المرام ، والشيخ منصور تاصف في التاج الجامع للأصول .

واذن ، فمن حق الباحث أن يغلب الظن بأن ما في هذه الكتب - إذا ضم إليها صحيح البخاري ومسلم والموطأ للإمام مالك - هو ما ورد عن رسول الله ﷺ ، في الموضوع الذي يتصدى للاجتهاد فيه . ويبقى عليه بعد هذا أن يدرس فقه هذه الأحاديث مستعيناً بما كتبه الشراح في شرحها ، على أن يعلم العام والخاص ، والمطلق والمقيد ، والمجمل والمفصل ، والناسخ والمنسوخ ، وغير ذلك مما لا بد للمجتهد من العلم به . . .

ثالثاً : العلم التام بالتشريع العملي الذي ثبت باجماع علماء المسلمين ، في جميع العصور حتى عصره ، ذلك أن الأحكام التي وقع الاجماع عليها ليست مجالاً للاجتهاد بعد هذا الاجماع وقد يستفتى فقيه في واقعة سبق الاجماع على حكم فيها . فما لم يكن على علم بكل مواقع الاجماع أمكن أن يفتي فيها بخلاف الحكم المجمع عليه ، وهذا لا يجوز .

رابعاً : العلم التام بمقاصد التشريع الاسلامي ، ومبادئه وكلياته العامة ، لأنه إذا جهل شيئاً منها كان معرضاً لأن يخطئ في اجتهاده ، فيحكم أو يفتي أو يعمل بما يعارضه ، وهو لا يجوز .

خامساً : العلم بما جرى عليه عرف الناس ، وبأحوالهم ، وبما فيه لهم صلاح أو فساد ، إذ لا تنبسط له الفتوى الصحيحة بدون هذا العلم .

سادساً : العلم التام باللغة العربية ، من حيث بنية الكلمات ، واعرابها ، وفصاحتها ، ومن حيث معناها ظهوراً وخفاء ، حقيقة وكنائية ، افراداً وعموماً واشتراكاً ، بحيث يتمكن نتيجة لهذا العلم من القطع بما تدل عليه كل كلمة ، وبطريقة دلالتها عبارة ، أو اشارة ، أو فحوى ، أو اقتضاء . وقد اختلف الأصوليون في بيان المقدار الواجب من هذا العلم باللغة ، فذهب الشاطبي الى اشتراط أن يبلغ فيه مبلغ الأصمعي والخليل وسيبويه ، واكتفى غيره بما دون هذه المنزلة ، اذا تمكن من فهم النصوص فهماً صحيحاً دقيقاً .

سابعاً : العدالة الكاملة في دينه وخلقه ، وواضح أن هذا الشرط انما يجب توافره لقبول فتواه أو حكمه ، لا لعلمه هو بما أداه اليه اجتهاده .

ثامناً : كمال عقله ، فليس لناقص العقل أن يجتهد ، لأنه لن تنهياً له وسائل الحكم الصحيح .

وهكذا اذا كان الطب والهندسة مباحاً للجميع مثلاً ، لكن لا يجوز لدجال أن يتعرض لعلاج المرضى ، أو قلع عيونهم ، أو شق بطونهم ، ولا لمن يدرس الهندسة دراسة وافية كافية أن يبني سداً ، أو يصمم قصراً أو حصناً ، الا بعد عميق الدراسة والحصول على المؤهلات ، بل هذا جار في جميع الاختصاصات وأعراف الناس ، واصطلاحاتهم في جميع الحرف والصناعات ، فلا يجيزون التصدي لحرفة ما الا بعد وجود المؤهلات الخاصة . فكان بالأحرى والاجدر أن لا يباح التصدي للاجتهد والاستنباط الا بعد الفهم الثاقب ، ووجود هذه الشروط والمؤهلات في المجتهد والاجتهاد ، فان الاستنباط مباح بهذا المعنى ، وضمن هذه الشروط .

٥ - حكم الاجتهاد

أشرت فيما سبق الى أن باب الاجتهاد لم يقفل ، وبينت أهميته البالغة للشريعة الاسلامية ، من حيث انها شريعة عامة دائمة ، ومن حيث تجدد الحياة وتطورها ، واحتياجها الدائم - نتيجة لهذا التطور - الى أحكام جديدة لكل ما يجد فيها .

وأريد الآن أن أبين حكم الاجتهاد بالنسبة للعلماء الذين تحققت فيهم مؤهلاته وشروطه ، في الأحوال المختلفة ، وبالنسبة الى الذين لم يستأهلوا له من العلماء وغيرهم ، وبالنسبة الى مجموع الأمة .

أ - أما حكمه بالنسبة الى العلماء الذين استأهلوا له وتوفرت فيهم شروطه فقد يكون الوجوب العيني ، وقد يكون الوجوب الكفائي ، وقد يكون الندب .

فهو واجب وجوباً عينياً على من استأهل له اذا وقعت له حادثة ، وأراد معرفة حكمها الشرعي ، ذلك لأن كل مسلم مطالب بأن يتبع في عقوده وعباداته ومعاملاته ما شرعه الله تعالى من أحكام ، وهذه الأحكام الشرعية انما تستفاد من الأدلة التي أقامها الشارع للدلالة عليها ، نصوصاً وغيرها ، وليس من بين هذه الأدلة دليل يفيد الحكم دون اجتهاد الانص القطعي الصريح ، أما سائر الأدلة الأخرى فانما يستفاد الحكم منها بواسطة الاجتهاد ،

وحيث وجب الاجتهاد ، وكان المكلف من أهله لم يجز له تقليد غيره ، اذ الحكم الذي يجب عليه حينئذ هو ما أداه اليه اجتهاده .

كذلك يجب الاجتهاد وجوباً عينياً على من استأهل له اذا وقعت حادثة لأي فرد أو جماعة من المسلمين ، وأريد معرفة حكمها الشرعي ، وتعين هذا المجتهد للافتاء فيها ، اما لأنه ليس في بلده سواء ، واما لضيق الوقت ، وخوف فواته ، أن لم يفت هو في العادة .

وهو واجب وجوباً كفاً على من استأهلوا له اذا وقعت حادثة لفرد أو لجماعة المسلمين ، واستفتوا فيها ، فان جميع المجتهدين الذين طلب اليهم الافتاء في هذه الحادثة يجب عليهم أن يفتوا فيها ، وجوباً كفاً .

فان أدى بعضهم هذا الواجب أجر ، ولم يأتهم الباقي ، وان لم يقم أحد منهم به أثموا جميعاً ، لأنهم - بحكم أهليتهم للاجتهاد - مكلفون بأن يعرفوا حكم الله في الوقائع ، وبأن يهدوا اليه من يسألهم عنه ، فان هم لم ينهضوا بهذا الواجب كان على كل منهم اثم تركه .

وهو مندوب لمن توافرت فيهم مؤهلاته اذا سئلوا عن حوادث فرضية ، لم تقع بعد ، وانما تراد معرفة حكم الله فيها احتياطاً لما قد يجد في المستقبل ، فان شاءوا أفتوا فيها ، وكان ذلك خيراً ، وان شاءوا آخروا الفتوى فيها حتى تقع ، ولا اثم عليهم . . .

ب - وأما حكم الاجتهاد بالنسبة الى الذين لم يستأهلوا له من العلماء وغيرهم : فهو محرم عليهم ، ذلك لأنهم ما داموا ليسوا أهلاً للنظر في الأدلة الشرعية ، وفهم الأحكام الشرعية منها ، فلن يوصلهم نظرهم في الأدلة الى حكم الله ، وسيفضي بهم الى الضلال ، ومن القواعد الشرعية المقررة أن كل ما أدى الى الحرام حرام ، ولذلك يجب على هؤلاء أن يسألوا عن أحكام الله من يعلمها عملاً بقوله عز وجل : « فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون » (آية ٤٣ من سورة النحل) ، ثم لأن هذا هو ما يسعهم . وقد قال الله تعالى : « لا يكلف الله نفساً الا وسعها » الآية الأخيرة من سورة البقرة .

ج - بقي حكم الاجتهاد بالنسبة الى مجموع الأمة . .

نعني بحكم الاجتهاد بالنسبة الى مجموع الأمة حكم وجود المجتهدين فيها ، فهل يجب أن يكون في المسلمين في كل عصر مجتهد أو أكثر بحيث تأثم الأمة اذا خلا عصر من عصورها عن أهل الاجتهاد ، أو يجوز خلو عصر عن المجتهدين .

ان الحكم هو وجوب الاجتهاد وجوباً كفاً على الأمة ، في كل عصر من عصورها ، فليس جائزاً أن يخلو عصر من عصورها عن أهل الاجتهاد ولو واحد ، ولهذا الحكم أدلته التي أذكرها فيما يلي :

الأول : أن الله عز وجل يقول في كتابه الكريم : « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله ، وأطيعوا الرسول ، وأولي الأمر منكم ، فان تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، ذلك خير وأحسن تأويلاً » آية ٥٩ من سورة النساء .

ووجه دلالة هذه الآية على أن الاجتهاد فرض كفاية على الأمة هو ما فيها من تكليف للمؤمنين بأن يطيعوا الله ورسوله وأولي الأمر منكم ، وبأن يردوا ما اختلفوا في حكمه الى الله والرسول ، وهذا التكليف - كما هو واضح - عام للمؤمنين في كل بلد ، وفي كل عصر وليس كل فرد من أفراد المؤمنين أهلاً لأن يرجع بنفسه الى نصوص الله ورسوله ليعرف الأحكام الشرعية منها ، وليس كل فرد أهلاً لأن يرد المتنازع فيه الى الله والرسول .

فلا بد اذن أن يوجد في الأمة من هم أهل لمعرفة أحكام الله ورسوله من النصوص ، ومن هم أهل لرد المتنازع فيه الى الله ورسوله ، وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب ، ولا يقال ان وجود هؤلاء في زمن يغني عن وجوب وجودهم في سائر الأزمنة ، لأن الأدلة الشرعية قائمة في كل زمن ، والمتنازع فيه يوجد في كل زمن .

والدليل الثاني : قوله تعالى : « فلولاً نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون » (٦) .

الدليل الثالث : أن الله عز وجل يقول في محكم كتابه : « فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون » (آية ٤٣ من سورة النحل) .

وجه دلالة هذه الآية الكريمة على قضيتنا : أن الله يأمر من لا يعلم بسؤال أهل الذكر ، أمراً عاماً يشمل بعمومه الأحكام الشرعية ، وأهل الذكر فيها .

ومقتضى هذا الأمر العام أن الأحكام الشرعية كغيرها يعلمها بعض الناس ويجهلها بعضهم الآخر ، وأن الأمر بالسؤال يتناولها . وأهل الذكر هم أهل العلم الذين يثق بهم السائلون ، ويعملون بما يفتونهم به ، وهؤلاء عند الاطلاق هم أهل الاجتهاد المطلق ، الذين يجيبون عن كل ما يسألون عنه ، ولو لم يكن فيه بعينه نص ، ولم يسبق له نظير ، ولم يجمع على حكم فيه .

وهذا الأمر من الله عز وجل - لمن لا يعلم بالسؤال - يوجب على الأمة أن يكون فيها من يجيب ، ومن هنا كان قوله ﷺ : (لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة) ، فان هذه الطائفة التي تقوم بالحق ، وتدعو اليه لا تكون الا من أهل النظر في الشريعة ، والقدرة على استنباط الأحكام من أصولها العامة ، وأدلتها التفصيلية ، وهؤلاء هم أهل الاجتهاد ، فيجب أن لا يخلو منهم عصر ، والا فالأمة كلها آثمة .

الدليل الرابع : هو أن الوقائع تتجدد ، وبسبب هذا التجدد الذي لا ينتهي الا بانتهاء الحياة ، تواجه الأمة الاسلامية في كل زمن أنواع من المعاملات والشركات والمقود والتصرفات ، لم ترد بأحكامها نصوص ، ولم يتناولها اجتهاد سابق ، فلا بد اذن من وجود أهل الاجتهاد المطلق في كل عصر ، ليستنبطوا هذه الوقائع أحكامها ، ويسايروا بالتشريع والتقنين تطورات الأمم ، وحاجات الناس ، وبخاصة أن الاسلام هو خاتم الأديان ، وأنه دين البشر كلهم ، في كل زمن حتى تقوم الساعة ، فيجب أن يواجه حاجات كل قوم في كل زمن ، وأن يكون صالحاً لكل مكان وزمان .

ولا ننسى أن نضيف هنا أننا أمام اجماع من الفقهاء على أن من يستطيع الاجتهاد ،

وتوفرت فيه شروطه لا يجوز له تقليد غيره، وأن نصوص القرآن تنعى على المقلدين إهمالهم لعقولهم ، ومتابعتهم غيرهم ، كما تأمر بأعمال العقل ، وبالتفكير ، والتدبر ، والنظر ...

وانه لمن الحجر على العقل أن يقيد قادر على الاجتهاد ، مستأهل له باهدار عقله ، وقبول ما قاله غيره .
وهذا الذي أسلفناه هو حكم الاجتهاد المطلق .

أما الاجتهاد المقيد : وهو بذل الجهد للوصول الى حكم شرعي عملي من دليله التفصيلي ، ولكن مع التقيد في استنباط الحكم من دليله بأصول مجتهد معين ، وبطرق استنباطه ، ووجه استدلاله ، فان حكمه شرعاً يختلف باختلاف حال المقلد ، فهو واجب عليه اذا كان ممن يتولى القضاء ، أو يتصدى للافتاء بمذهب امامه ، وليس واجباً اذا لم يكن من هؤلاء .

والذي اقتضى وجوبه على القاضي والمفتي هو أن كلا منهما معرض بطبيعة عمله لأن تعرض عليه وقائع ليس فيها نص من امامه ، فما لم يكن عالماً بأصول المذهب ، وبالطرق التي ارتضاها امامه لاستنباط الأحكام من أدلتها ، وبالأحكام وعللها وأدلتها لم يستطع تطبيق هذه الأحكام على وجهها اذا كان قاضياً ، ولا الافتاء بها اذا استفتي .

ومع أن ايجاب الاجتهاد المقيد - لهذا السبب - على القاضي والمفتي هو الحكم الذي تتطلبه مصالح الناس ، ولا يستغني عنه اقرار العدل بينهم ، وهو الذي يكفل صحة ما يفتى به في اطار المذهب ، فقد اشتهر في كل مذهب أن أهل الاجتهاد فيه قد انقضى عصرهم ، وخلت الأرض منهم ، وان كل مذهب يجب أن يتلقى من أئمتيه ، وقدامى المجتهدين فيه ، دون اضافة اليها .

٦ - هل كل مجتهد مصيب ؟

لقد أثبت في الفقرات السابقة أن الأمة الاسلامية مطالبة على سبيل الوجوب بأن يكون فيها من يستطيع الاجتهاد بنوعيه المطلق والمقيد ، ومن يحسن استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية ، ورأينا كيف تحتم الحياة بطبيعتها المتطورة هذا ، وكيف تقتضيه صلاحية الشريعة الاسلامية لكل زمان ومكان ، بوصفها الشريعة العامة الدائمة ، ونحن الآن ننظر في تلك الأحكام التي يوصل الاجتهاد اليها ، من حيث احتمالها للصواب والخطأ ، أو كونها كلها صواباً .

وقد انقسم فقهاء المسلمين في هذه القضية الى فريقين ، يرى أحدهما : أن الأحكام المجتهديها تحتمل الخطأ كما تحتمل الصواب ، اذ هي أحكام ظنية لا سبيل الى القطع بكونها كلها صواباً ، ما دامت مبنية على أدلة ظنية .

ويرى الفريق الآخر : أن هذه الأحكام صواب كلها ، وان اختلفت في المسألة الواحدة بتعدد المجتهدين فيها .

وقبل أن نعرض لأدلة كل من الفريقين على ما ذهب اليه ، نحب أن نبين الأساس الذي انبنى عليه الخلاف هنا ، ونعني به وحدة الحكم الشرعي أو تعدده عند الله تعالى

في الموضوع الواحد ، فقد ذهب فريق من العلماء الى أن كل مسألة فله فيها حكم واحد ، هو وحده الصواب ، وما عداه خطأ ، وذهب فريق آخر منهم الى أن الحكم الشرعي في كل مسألة يصح الاجتهاد فيها هو ما انتهى اليه المجتهد باجتهاده ، فكل حكم انبنى على اجتهاد صحيح في مسألة الاجتهاد هو حكم الله في هذه المسألة ، وقد يكون هذا الحكم واحدا اذا انفرد المجتهد ، وقد يتعدد اذا تعدد المجتهدون ، دون أن يخل هذا بصوابه .

ففي عدة المطلقة من ذوات الحيض يختلف الأئمة في اعتبار الاقراء الثلاثة ثلاثة أظهار ، أو ثلاثة حيضات ، وفي زواج البكر الكبيرة يختلفون في ثبوت الولاية عليها وعدم ثبوتها ، وفي مسح الرأس في الوضوء يختلفون في المقدار الذي يجب أن يمسح ، أكل الرأس هو ، أم جزء منه مطلق ؟ أم محدد بالربع ؟ وهكذا .

وأعود الى أصل القضية لأدرس المذهبين ، وأدلة كل منهما ، وأبين ان شاء الله ماأخترته من بينهما .

فأما الفريق الذي قال بأن كل مجتهد مصيب ، بناء على أن الحق في الموضوع الواحد يتعدد ، فقد ذكر الآمدي أنهم : القاضي أبوبكر ، وأبو هذيل ، والجبائي وابنه ، ثم أورد لهم حججا دعموا بها مذهبهم ، وهي حجج من الكتاب ، والسنة ، والاجماع ، والمعقول .

أما الكتاب فقوله تعالى : « وداود وسليمان اذ يحكما في الحرث اذ نفشت فيه غنم القوم ، وكنا لحكمهم شاهدين ، ففهمناها سليمان ، وكلا آتينا حكما وعلما » (٧) فقد اختلف داود وسليمان في الحكم ووصفهما الله عز وجل مع هذا بأنه قد آتاهما حكما وعلما ، ولو كان أحدهما مخطئا لما استحق هذا الوصف .

وأما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم : (أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم) فقد جعل عليه الصلاة والسلام الاقتداء بكل واحد من الصحابة هدى ، مع اختلافهم في الأحكام ، ولو كان فيهم مخطيء لما كان الاقتداء به هدى .

وأما الاجماع : فهو اتفاق الصحابة على تسويغ خلاف بعضهم لبعض ، من غير نكير منهم على ذلك ، ولو تصور الخطأ في الاجتهاد لما ساء ذلك من الصحابة ، كما لم يسوغوا ترك الانكار على مانعي الزكاة مثلا .

وأما المعقول ، فمن أوجه :

الأول : أنه لو كان الحق متعينا في الأحكام الاجتهادية لنصب الله تعالى عليها دليلا قاطعا دفعا للشكال وقطعا للحجة ، كما قال سبحانه : « رسلا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل » (٨) ، لكنه لم يفعل ، فدل على أن الحق في هذه الأحكام ليس متعينا .

الثاني : أنه لو كان الحق في جهة واحدة لما ساع لأحد من العامة تقليد أحد من العلماء الا بعد الاجتهاد والتحري فيمن يقلده ، وليس الأمر كذلك . وحيث خير في التقليد دل على التساوي بين المجتهدين ، اذ لا يغير الشرع الا في حالة التساوي .

الثالث : انه لو كان الحق في جهة واحدة لوجب نقض كل حكم خالفه ، وحيث لم ينقض دل على التساوي .

الرابع : أن حصر الحق في جهة واحدة مما يفضي الى الضيق والخرج ، وهو منفي بقوله تعالى : « وما جعل عليكم في الدين من حرج » (٩) ، وقوله : « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » (١٠) .

الخامس : أنه لو كان المجتهد مخطئاً لما كان مغفوراً له ، واللازم ممتنع .

وأما الفريق الذي قال : ان المصيب من بين المجتهدين واحد لأن الحق واحد لا يتعدد ، ولأن الله في كل واقعة حكماً من لم يصبه فهو مخطيء .

هذا الفريق هو جمهور العلماء ، وقد ردوا على الفريق الأول حججه ، واستدلوا لمذهبهم بحجج أقوى وهي أيضاً من الكتاب والسنة والاجماع والمعقول .

فأما الكتاب : فدليلهم منه هو نفس الآية التي أوردها الفريق الآخر ، اذ هي تقرر أن الله عز وجل قد فهم سليمان وجه الحق في المسألة ، ولو كان داود هو أيضاً مصيباً لما كان لتخصيص سليمان بالتفهم فائدة ، وليس في قوله عز وجل في وصف داود وسليمان - في نفس الآية - « وكلا آتينا حكماً وعلماً » ما يدل على أنه أوتي حكماً وعلماً فيما حكم به ، اذ هو نكرة في سياق الاثبات فهو عام ويمكن حمله على أنه أوتي حكماً وعلماً بمعرفة دلالات الأدلة على مدلولاتها ، وطرق الاستنباط ، فلا يبقى حجة في غيره .

وتعزز هذه الآية في دلالتها على وحدة الحق في كل مسألة آيات كريمة أخرى : منها قوله تعالى : « واذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف اذاعوا به ، ولو ردوه الى الرسول والى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه » (١١) ، وقوله تعالى : « وما يعلم تاويله الا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به » (١٢) .

وأما السنة : فقوله عليه الصلاة والسلام (اذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران ، وان أخطأ فله أجر واحد) (١٣) ، اذ هو صريح في انقسام الاجتهاد الى خطأ وصواب ، أما الحديث الذي استدل به الفريق الآخر ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم (أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم) (١٤) ، فانه وان كان عاماً في الأصحاب وفي الذين يقتدون بهم ، يحمل الاقتداء فيه - وهو غير عام - على الاقتداء في الرواية عن النبي عليه الصلاة والسلام ، لا في الرأي والاجتهاد .

وأما الاجماع : فهو اتفاق الصحابة على أن الحكم الذي يثبت بالاجتهاد يوصف بالخطأ كما يوصف بالصواب ، اذ هو يحتمل الأمرين ما دام مبنياً على الظن ، وهذا الاجماع تصوره أقوال صحت نسبتها اليهم من بينها ما روي عن أبي بكر رضي الله عنه : (أقول في الكلالة برأيي ، فان يكن صواباً فمن الله ، وان يكن خطأ فمني ومن الشيطان ، والله ورسوله منه بريئان) ، وما روي عن عمر رضي الله عنه أنه حكم بحكم فقال رجل حضره : (هذا - والله

(الحق) ، فقال عمر : (ان عمر لا يدري أنه أصاب الحق، لكنه لم يأل جهداً)، وما روي عنه أيضاً رضي الله عنه أنه قال لكاتبه : (اكتب هذا ما رأى عمر ، فان يكن خطأ فمنه ، وان يكن صواباً فمن الله) ، وما روي عنه كذلك من قوله في جواب المرأة التي ردت عليه نهيه عن المبالغة في المهر (أصابت امرأة ، وأخطأ عمر) ، وما روي عن علي رضي الله عنه ، أنه قال في المرأة التي استحضرها عمر فأجهضت ما في بطنها ، وقد قال له عثمان وعبدالرحمن بن عوف : (انما أنت مؤدب ، لا نرى عليك شيئاً) ، (ان كانا قد اجتهدا فقد أخطأ ، وان لم يجتهدا فقد غشاك ، أرى عليك الدية) ، وما روي عن ابن مسعود أنه قال في المفوضة : (أقول فيها برأيي فان كان صواباً فمن الله ورسوله ، وان كان خطأ فمني ومن الشيطان . . .) الى كثير من الأحكام الاجتهادية التي خطأ فيها بعضهم بعضاً ، ولم ينكر بعضهم على بعض في الخطيئة ، وهذا اجماع منهم على أن المجتهد قد يخطئ ، وقد يصيب ، وعلى أن الحق في الوقائع التي اختلفوا في أحكامها ليس الا واحداً .

أما اتفاقهم على تسويغ خلاف بعضهم لبعض دون نكير منهم ، فهو لا يعتبر اجماعاً منهم على تعدد الحق في المسألة الواحدة ، اذ القائلون بأن الحق واحد لا يمنعون الاجتهاد خشية الخطأ فيه ، ولا يمنعون العمل بما يؤدي اليه من أحكام خشية أن يكون بعضها خاطئاً ، فهم يوجبون الاجتهاد على أهله ، ويوجبون عليهم العمل بما يؤدبهم اليه اجتهادهم ، مع افتراض أنه قد يكون خطأ ، وهذا هو التفسير الصحيح لعدم انكار بعض الصحابة على بعض الاجتهاد مع وقوع الخلاف بينهم في الأحكام الاجتهادية .

فتسويغهم للخلاف ليس اذن دليلاً على أن كل رأي من الآراء المختلفة في المسألة الواحدة حق ، وبخاصة أن الأقوال المروية عنهم ، والوقائع التي اختلفت أحكامهم الاجتهادية فيها تصرح بأن الاجتهاد يحتمل الصواب والخطأ ، وأن الحق واحد في كل مسألة ، وما عداه خطأ .

وأما المعقول فمن أوجه :

الأول : أن المجتهد مكلف بالاجتهاد ، واختلاف المجتهدين واقع لا ينكر ، والأحكام الاجتهادية حين تختلف في المسألة الواحدة بين المجتهدين لا تخلو من أحوال ثلاثة : اما أن يستند كل منها الى دليل ، أو لا يستند أي واحد منها الى دليل ، أو يكون لأحدهما دليل ولا دليل لسايرها .

وفي الحالة الأولى قد يرجح أحد الدليلين أو الأدلة فيكون الحكم المبني عليه هو الحق وحده ، وقد يتساويان أو تتساوى الأدلة فالواجب هو التوقف أو التخيير ، أما الحالة الثانية : فالأحكام كلها خطأ فيها لخلوها عن الدليل ، وأما الحالة الثالثة فالحق فيها مع صاحب الدليل ، وغيره مخطئ .

الثاني : أن القول بتصويب المجتهدين عند اختلافهم يفضي الى محال ، فهو محال ، ذلك أنهم يختلفون بالنفي والاثبات ، وبالحل والحرمة في المسألة الواحدة ، والقول بتصويبهم يؤدي الى الجمع بين النقيضين ، وهو محال ، فما يفضي اليه محال مثله .

الثالث : أن الأمة مجمعة على تجويز المناظرة بين المجتهدين ، ولو كان كل واحد منهم مصيباً فيما ذهب اليه لم يكن للمناظرة معنى ولا فائدة ، وذلك لأن كل واحد منهم يعتقد أن ما صار اليه مخالفة حق ، وأنه مصيب فيه ، والمناظرة اما لمعرفة أن ما صار اليه خصمه صواب ، أو لرده عنه ، فان كان الأول ففيه تحصيل حاصل ، وان كان الثاني فقصده كل واحد منهما لرد صاحبه عما هو عليه مع اعتقاده أنه صواب يكون حراماً ، والأمة لا تجمع على جواز أمر هو في بعض حالاته تحصيل حاصل ، وفي بعض حالاته حرام .

الرابع : أن المجتهد في حال اجتهاده طالب ، فلا بد أن يكون له مطلوب متقدم على اجتهاده ، وهذا يقتضي أن يكون مطلوبه متعيناً في نفسه ، وهو الحكم الصواب دون غيره .

الخامس : أنه لو صح تصويب كل مجتهد لوجب عند الاختلاف في الطهارة والنجاسة الحكم بصحة اقتداء كل واحد من المجتهدين بالآخر لاعتقاده صحة ما ذهب اليه مما خالفه فيه ، وهو باطل .

السادس : أن القول بتصويب كل اجتهاد يلزم منه أمور ممتنعة ، فيمتنع ، من هذه الأمور أنه اذا تزوج شافعي بحنفية مثلاً وكانا مجتهدين ثم قال لها : (أنت بائن) جازت للزوج المراجعة بحسب ما يعتقده ، وحرم على الزوجة تسليم نفسها له بحسب ما تعتقده ، وهذه المنازعة لا سبيل الى رفعها شرعاً . ومنها أنه اذا عقد واحد على امرأة بغير ولي ، وعقد عليها آخر بعده بولي ، لزم من صحة المذهبين حل الزوجة للزوجين ، وهو محال . ومنها أن العامي اذا استفتى مجتهدين واختلفا في الحكم ، فاما أن يعمل بقولهما ، وهو محال ، أو بقول أحدهما ولا أولوية ، أو يتخير فلا يعمل ، وكلها فروض ممتنعة .

وقد رد هذا الفريق شبه الفريق الآخر من حيث الاستدلال بالمعقول بما ألخصه فيما يأتي :

فقالوا في رد الشبهة الأولى : أنها مبنية على وجوب رعاية الحكمة في أفعال الله تعالى وهو باطل .

وقالوا في رد الشبهة الثانية : أن العامي انما خير في تقليد من شاء من المجتهدين لأنه لا يقدر على معرفة الأعلام ، لا لأنهم جميعاً قد أصابوا الحق فيما أفتوه به ، ويشهد لهذا أنهم أوجبوا عليه تقليد الأعلام اذا قدر على معرفته ، ولو باخبار العلماء .

وقالوا في رد الشبهة الثالثة : أنه انما امتنع نقض ما خالف الصواب لعدم معرفته ، لا لكونه صواباً .

وقالوا في رد الشبهة الرابعة : أن الحرج انما يلزم من تعيين الحق لو وجب على المجتهدين اتباعه قطعاً ، أما اذا كان ذلك مفوضاً الى غلبة الظنون والاجتهادات فلا . ثم انه يرد عليهم ما اذا كان في المسألة نص أو اجماع فان الحكم يكون فيها معيناً ، وان لزم منه الحرج .

وقالوا في رد الشبهة الخامسة : أن ضابط العلم بكون المجتهد مغفوراً له ليس هو صواب ما أداه اليه اجتهاده ، ولكنه استفراغ جهده كله في البحث والنظر ، وقد وقع فترتب الغفران عليه .

وهكذا يتضح أن الحق مع الجمهور القائلين بأن المجتهد قد يخطئ ويصيب ، وإن كان كل مجتهد ملزماً بأن يعمل بما أداه اليه اجتهاده ، ولا يجوز له تقليد مجتهد آخر .

٧ - هل ينقض الاجتهاد باجتهاد آخر

ما دنا قد انتهينا الى أن المجتهد يخطئ ويصيب ، فقد أصبح لازماً علينا أن ننظر في الاجتهاد من حيث قبوله أو عدم قبوله للنقض باجتهاد آخر ، وقد قال علماء الأصول أنه لا يتصور أن يكون للمجتهد الواحد ، في الوقت الواحد ، في الواقعة الواحدة قولان متناقضان . فلا يمكن أن يرى المجتهد أن الخلع فسخ للزواج لا ينقص عدد الطلقات ، وأن يرى في الوقت نفسه أنه طلاق ينقص عددها ، ولا يعقل أن يرى المجتهد أن عدة المطلقة من ذوات الحيض ثلاث حيضات ، وهو في الوقت نفسه يرى أنها ثلاثة أطهار وهكذا .

وانما يتصور ، ويعقل ، ويمكن - وقد وقع فعلاً - أن يصل المجتهد الى حكم في واقعة باجتهاده ، ثم يصل في الواقعة نفسها الى حكم آخر ، نتيجة لاجتهاد يقوم به فيما بعد . كالذي روي عن أبي يوسف رضي الله عنه في الوقف ، فقد كان يرى أنه غير لازم ، ثم لقي الامام مالك بن أنس عندما حج وسمع منه ما ورد في الوقف ، ورأى أوقاف الصحابة والتابعين ، فرجع عن رأيه الأول ، وقال بلزوم الوقف .

وكالذي روي عن الامام الشافعي من أنه عندما هبط أرض مصر عدل عن بعض الأحكام التي كان قد وصل اليها باجتهاده في بغداد ، لما رأى من أحوال البيئة في مصر ، ولما سمع من علمائها . . .

وعندما يحدث هذا ، فيجتهد فقيه في مسألة ، ويصل الى حكم فيها ، ثم يعيد النظر فيها ، فيصل الى حكم مخالف للحكم الأول ، فإن عليه أن يعمل بما أداه اليه اجتهاده الثاني ، وينتقض بهذا اجتهاده الأول ، إذ الحكم في غالب ظنه هو ما أداه اليه اجتهاده الأخير ، ودليل هذا الحكم هو في غالب ظنه الدليل الراجح ، ولا مكان للمرجوح - حكماً ودليلاً - الى جانب الراجح .

وبهذا الحكم يجب عليه أن يفتي اذا استفتي ، ولو كان قد أفتى قبل ذلك بما أداه اليه اجتهاده الأول .

فان كان حاكماً ، وكان قد حكم بما أداه اليه اجتهاده الأول ، فليس له أن ينقض حكمه في هذه الواقعة ، وإن تبين له خطأ هذا الحكم ، لأنه حين صدر كان مبنياً على دليل راجح في نظره ، لأنه قد ترتب عليه آثاره ، ولأنه لو نقضه لما استقر قضاء ، ولما تحقق الفصل في خصومة ، لكنه اذا عرضت عليه واقعة مماثلة ، يجب عليه أن يحكم فيها بما أداه اليه اجتهاده الثاني ، ولا يتقيد بالحكم السابق الذي ظهر له خطأ اجتهاده فيه .

وكما لا ينقض الحكم المبني على اجتهاد باجتهاد آخر لنفس المجتهد ، لا ينقض باجتهاد لغيره ، بل هذا أولى ألا ينقض به ، اذ الحكمان الاجتهاديان الصادران عن مجتهدين في مرتبة واحدة ، فليس أحدهما أولى من الآخر ، وليس الصواب متميناً في أحدهما دون الآخر ، والأمر ليس كذلك في الحكمين الاجتهاديين الصادران عن مجتهد واحد ، في واقعيتين متمثلتين ، فان آخرهما هو الصحيح ، وهو الذي يجب أن يعمل به .

وقد روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه عرضت عليه في خلافته قضية ميراث، توفيت فيها الزوجة عن زوجها ، وأمها ، وأخوها لأمها ، وأخوها الشقيقين ، فقضى للزوج بالنصف فرضاً ، وللأم بالسدس فرضاً ، وللأخوين لأم بالثلث فرضاً ، وللأخوين الشقيقين بالباقي تعصيباً ، فلم يحصل الشقيقان على شيء من التركة ، لأنهما لم يبق لهما شيء بعد نصيب ذوي الفروض ، ثم عرضت عليه بعد عدة سنين قضية ميراث مماثلة ، فأراد أن يحكم فيها بمثل ما حكم في سابقتها ، ولمح أحد الشقيقين هذا فقال له : (هب أبانا حجراً ملقى في اليم ، أليست أمنا واحدة ؟) واذا عمر رضي الله عنه تتغير نظرتة الى المسألة ، فيقضي بالثلث للأخوين لأم والأخوين الشقيقين فرضاً ، على أن يتقاسموه فيما بينهم بالسوية ، باعتبارهم جميعاً أخوة لأم ، وقيل له : انك قد قضيت من قبل في مثل هذه الواقعة بخلاف ما قضيت به الآن فقال رضي الله عنه : ذاك على ما قضينا ، وهذا على ما نقضي . . .

ويعني هذا - كما هو واضح - أن كلا الحكمين نافذ ، لأنه بني على اجتهاد صحيح .

نعم نصح رضي الله عنه أبا موسى الأشعري في كتابه اليه - وهو معروف مشهور - قائلاً له : (ولا يمنعك قضاء قضيت به ، وراجعت نفسك أن ترجع الى الحق ، فان الرجوع الى الحق خير من التماسي في الباطل) ، وقد توهم هذه النصيحة أن على المجتهد نقض حكمه المبني على اجتهاده ، اذا ظهر له - باجتهاد آخر - أن الحق بخلافه ، لكن هذا ليس مراده ، وانما أراد - رضي الله عنه - أن بقضي في المستقبل بما اطمأن الى أنه الحق غير متقيّد بما سبق أن حكم به . . .

ولا يعني هذا عدم نقض الحكم المبني على اجتهاد اذا ظهر أنه مخالف لدليل شرعي قطعي ، كالنص الصريح ، والاجماع ، وان كان هذا خارجاً عن موضوعنا ، لأننا انما نبحث في علاقة الاجتهاد بالاجتهاد ، عند ما يسوغ النظر ، وينبغي الحكم عليه .

وهذا اجتهاد ظهر بطلانه ، لأنه في مسألة لا مجال للاجتهاد فيها .

٨ - هل يتجزأ الاجتهاد ؟

لقد أشرت في مقدمة بحثي أن للاجتهاد مؤهلات يجب أن تتوافر في الفقيه ، وأنه لا يعتبر أهلاً للاجتهاد من لم تتوافر له هذه المؤهلات ، وأريد الآن أن أبحث في الاجتهاد من حيث قبوله أو عدم قبوله للتجزؤ .

ولكي يتضح موضوع البحث نفرض أن عالماً جمع الآيات التي تتناول موضوع الطلاق في القرآن الكريم ، والأحاديث التي تتناول نفس الموضوع في السنة النبوية الشريفة ،

والفتاوى التي صدرت في الطلاق من مجتهدى الصحابة والتابعين وسائر المجتهدين من بعدهم ، ثم درس ذلك كله حق دراسته ، وعرف جميع أحكام الطلاق ومآخذها وعللها ، وحكمها ، فهل يجوز له أن يجتهد في هذا الموضوع وحده ؟ أم يجب لجواز اجتهاده أن يكون بهذه المكانة من العلم في جميع موضوعات الفقه وأبوابه ؟

اختلف علماء الأصول في هذا الموضوع .

فذهب طائفة منهم الى أن من استأهل للاجتهاد في باب يجوز له الاجتهاد فيه ، ولو لم يكن أهلاً للاجتهاد في غيره ، وهؤلاء هم المجيزون لتجزؤ الاجتهاد ، وهم يستدلون لمذهبهم بدليلين :

الدليل الأول : أنه قد تتاح للعالم فرصة للعناية ببعض أبواب الفقه ، والاحاطة بمآخذ أحكامه ، ومعرفة عللها ، بحيث يتحقق له مناط الاجتهاد فيه ، ومتى تحقق مناط الاجتهاد في باب جاز الاجتهاد فيه .

الدليل الثاني : أنه لو لم يتجزأ الاجتهاد ، للزم أن يكون كل مجتهد عالماً بجواب كل سؤال عن أية واقعة ، مع أن كثيراً من المجتهدين سئلوا عن وقائع عدة فقالوا في بعضها لا ندري ، وقد روي عن الامام مالك رضي الله عنه أنه سئل عن أربعين مسألة ، فأجاب عن أربع منها ، وقال في الست والثلاثين الباقية : لا أدري .

وذهب طائفة أخرى من الأصوليين الى أن من استأهل للاجتهاد في باب لا يجوز له الاجتهاد فيه ، فإن الاجتهاد لا يجوز الا ممن استأهل له في جميع أبواب الفقه ، وهؤلاء هم القائلون بعدم تجزؤ الاجتهاد ، وهم يبنون مذهبهم هذا على دليلين :

الدليل الأول : أن أدلة الأحكام الشرعية في أبواب الفقه المختلفة هي كتلة واحدة متماسكة ، يفسر بعضها بعضاً ، ويخصص بعضها بعضاً ، فلا بد من الاحاطة بها جميعاً ، وربما اهتدى العالم الى حكم في البيع بمآخذ حكم آخر في الاجارة ، أو الوصية ، أو الهبة . أو كما يقول الشوكاني : (المسألة في فرع من الفقه ربما كان أصلها في فرع آخر منه ، فلا يمكن أن يعد الانسان قد توافرت فيه وسائل الاجتهاد اذا أحاط بأدلة باب ، ومآخذ أحكامه ، دون بقية الأبواب) .

الدليل الثاني : أن الاجتهاد ملكة راسخة في نفس المجتهد ، يقتدر بها على استنباط الأحكام ، للوقائع التي تعرض له ، أو يستفتى فيها ، وهذه الملكة انما تحصل له من الاحاطة بأدلة الأحكام ، ومآخذها ، وعللها ، فمن تهيات له هذه الملكة يستطيع الاجتهاد في كل باب ، ومن لم تهياً له لم يستطع الاجتهاد في شيء من الفقه قط ، كالشاعر يستطيع أن يقول الشعر في كل غرض اذا كانت له موهبة الشعر ، والاعجز عن قرضه تماماً ، وانما قال بعض المجتهدين لا ندري في بعض ما سئلوا عنه ، لأن بعض المسائل تتجاوزها وجهات نظر مختلفة ، فلا تمكن الفتوى بشيء منها الا بعد بحثها وتكوين رأي فيها .

والحق - فيما أرى والله أعلم - أن أهلية الاجتهاد لا تقبل التجزؤ ، أما الاجتهاد بالفعل فيقبله ، ذلك لأن أهلية الاجتهاد ملكة تقتضي في المتصف بها أن يكون محيطاً بجميع آيات الأحكام ، وأحاديث الأحكام ، وفتاوى المجتهدين ومأخذ كل حكم شرعي ، وعلمته ، أما الاجتهاد بالفعل فانه يتجزأ ، بمعنى أن العالم الذي أحاط بالأحكام وأدلتها في جميع أبواب الفقه ، وتحقق له ملكته يجوز له أن يتخصص في الاجتهاد في باب أو أكثر دون سائر الأبواب ، لأن تخصصه لا يعني أكثر من أن يستثمر ملكته الاجتهادية في بعض أبواب الفقه ، دون بعضها الآخر . وهذا لا شيء فيه .

الدكتور ابراهيم سلقيني

□ الدكتور ابراهيم محمد سلقيني : عميد كلية الشريعة - في جامعة دمشق .

□ من مؤلفاته : ١ - أصول الفقه الاسلامي للسنة الرابعة من كلية الحقوق . ٢ - الفقه الاسلامي الجزء الأول (العبادات) ٣ - الفقه الاسلامي الجزء الثاني (العبادات) . ٤ - تحقيق المراد في أن النهي يقتضي الفساد للحافظ العلائي . (دراسة وتحقيق) .

★ ★ ★

□ الهوامش :

- | | |
|---|---|
| <ul style="list-style-type: none"> ٨ - آية /٦٥/ من سورة النساء . ٩ - آية /٧٨/ من سورة الحج . ١٠ - آية /١٨٥/ من سورة البقرة . ١١ - آية /٨٣/ من سورة النساء . ١٢ - آية /٧/ من سورة آل عمران . ١٣ - رواه البخاري ومسلم . ١٤ - رواه البيهقي ، وأسنده الديلمي عن ابن عباس . | <ul style="list-style-type: none"> ١ - آية /١١٦/ من سورة النحل . ٢ - آية /٧٩/ من سورة التوبة . ٣ - آية /١٢١/ من سورة الأنعام . ٤ - آية /٦/ من سورة المائدة . ٥ - آية /٢٢٨/ من سورة البقرة . ٦ - آية /١٢٢/ من سورة التوبة . ٧ - آية /٧٨/ من سورة الأنبياء . |
|---|---|